

الفصل السابع

نتائج التطور الاقتصادي والاجتماعى فى العربية السعودية فى مطلع السبعينات

العربية السعودية فى نظام "المستعمر - المستعمرة"

حدثت تحولات جوهرية فى المرحلة الثالثة من تاريخ العربية السعودية فى نظام "المستعمر - المستعمرة" لكن نمو هذا النظام كان لابد أن يتتبعه حتماً نمو "المستعمرة" فتضاءلت إمكانيات "المستعمر" فى إعاقه عمليات نمو البناء الإنتاجى الاجتماعى السعودى فى السبعينات إلى حد معين . كما تضاعف دور القهر الاقتصادى نتيجة لظهور مصادر بديلة للتقنية ، والتكنولوجيا والسلع . وأصبحت أى إعاقه مصطنعة لنمو القوى الإنتاجية للبلاد أمراً مستحيلأ . وبقدر نمو البناء الإنتاجى الاجتماعى ، فإن الأطر شبه الاستعمارية لذلك النظام توقفت عن الوفاء بحاجات الجانب السعودى . وأسرع الغرب فى توسيع هذه الأطر ، بعد أن سمح بنمو أكثر (ما دام محتفظاً فى النهاية بالسيطرة عليه) ، واضعاً فى اعتباره أنه بهذا يزيل إمكانيات التغيير الثورى لكل علاقات العربية السعودية والغرب فى المرحلة الراهنة . وبدأ الغرب يولى اهتماماً لقطاع البترول فى الاقتصاد السعودى ، فضلاً عن اهتمامه بقطاع الصناعة الداخلية ، منتقلاً بهذا إلى استخدام وسائل استعمارية جديدة فى الاستغلال . كان الغرب يتوسع أكثر فأكثر فى إقامة مشروعاته الصناعية فى البلاد ، كما بدأ فى تقديم العون من أجل إنشاء مشروعات الصناعة التحويلية القومية معطياً بذلك دفعة نمو النظام الرأسمالى القومى .

إن الاستقلال الاقتصادي وزيادة عدد المشاركين اقتصادياً في صفقات بعيدة تماماً عن الشكل شبه الاستعماري، يدل على أن مكتسبات قوى الاقتصاد السعودي، التي شددت من أزر النظام الرأسمالي قد أدت إلى علاقات جديدة مع الاحتكارات الغربية، والمرحلة الثالثة من تاريخ العربية السعودية هي مرحلة نهاية العلاقات شبه الاستعمارية، والانتقال التدريجي نحو علاقات جديدة في طابع الصلة المتبادلة للجانبين في إطار التقسيم الدولي للعمل. وأصبحت إتفاقية مشاركة الحكومة السعودية في أرامكو هي الخطوة الأولى نحو تعاون وثيق بين حكومة العربية السعودية ورأس المال الاحتكاري الغربي.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات في طابع هذه الصلة المتبادلة، وتحطيم القشرة شبه الاستعمارية لنظام (المستعمر - المستعمرة) لم تؤد إلى إزالة النظام نفسه. وقد فقدت أرامكو وضع رب البيت في البلاد، كما فقدت حق الحصانة وغيرها، ولم تعد لاهي ولا الاحتكارات الأخرى تحدد سعر البترول السعودي أو كمية المستخرج، وعلاوة على ذلك فإن أرامكو اضطرت للتنازل عن جزء من أملاكها للدولة. على أن رأسمالية الدولة الاحتكارية حافظت على احتكار التقنية والتكنولوجيا والأسواق. والآن لم تعد بضع شركات بل عشرات من شركات الغرب تجنى الأرباح الطائلة من البلاد.

كما أن نمو العربية السعودية في المرحلة محل الدراسة في ظروف استغلال الاستعمار الجديد جعل ارتفاع الأسعار، التي يدفع بموجبها الجانب السعودي للغرب مقابل التعاون في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، أمراً حتمياً وبلا مبرر. وكانت الحكومة تدفع للاحتكارات الغربية بأسعار مرتفعة ثمن الماكينات والآلات، (وكانت تحصل مقابل ذلك على أحدث تكنولوجيا بالرغم من أنه كان من الممكن تجنب هذه الزيادة)، أما المستشارون الغربيون فقد كانوا في حالات كثيرة يبالغون في قيمة المشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات، ومن تكلفة مختلف الأعمال إلى آخره.

بازدياد الاستيراد من الغرب ازداد إرتباط الاقتصاد السعودي باقتصاد الغرب. وزادت الأهمية الكبرى لقطاع التصدير من إرتباط البلاد بالاقتصاد الرأسمالى العالمى، وبإزادة رأسمالية الدولة الاحتكارية. لكن العربية السعودية لم تؤكد عزمها على استخدام البترول لا كمصدر للإيرادات المالية فحسب، بل وباعتباره أساساً لتطوير وتنويع الاقتصاد القومى إلا فى الستينات.

والواقع أن جدلية العلاقة بين عناصر الإنتاج البدائى المتخلف تتضمن وفقاً لفكرة ت. سينيتسن "تبادلاً محدداً لمواقع الأسباب والنتائج فحركة هذا التكوين تكتسب، نتيجة الاستقلال النسبى للعامل الأول، صفة التغلغل الاستعمارى. لكن تشوه البناء الاقتصادى على سبيل المثال يكون فى حد ذاته أساساً لبقاء أو قيام التبعية الاستعمارية" (١٦٨ : ص ٣٣٩).

وجدير بالذكر أن استمرار خضوع العربية السعودية لنظام "المستعمر - المستعمرة" كان سياسة يتبعها النظام الملكى سواء مجبراً أم مختاراً. مجبراً لأن النظام، بامتلاكه للبترول، لم يكن قادراً بعد أو مؤهلاً تماماً لاستخدام "عامل البترول" ومختاراً لأن بناء نظام "المستعمر - المستعمرة" فى شكل مكيف يُعد هدفاً رئيسياً للملكية، فتوطيد علاقات النظام الملكى مع رأسمالية الدولة الاحتكارية، يتم من أجل استقراره هو شخصياً.

نمو الهيكل الإنتاجى الاجتماعى السعودى

إن تاريخ العربية السعودية منذ الستينات، هو تاريخ عصر الإنقلاب الاجتماعى البرجوازى. وتعد المشاركة الفعالة للغرب داخل العربية السعودية، والتي أسهمت فى إختيار الإتجاه الرأسمالى للتنمية الاقتصادية، وفى تثبيت هذا الإتجاه، تُعد هذه المشاركة هى السمة المميزة والمهمة لهذا الإنقلاب. وقد ساعد الغرب بشكل لا إرادى فى تطوير البناء الإنتاجى الاجتماعى ككل بتعاونه الجزئى فى هذا البناء. وبنهاية المرحلة الثالثة نستطيع أن نرى تطور قوى الإنتاج، بداية التحولات فى البناء الاقتصادى، وظهور طبقات وفئات جديدة فى المجتمع السعودى. كان هذا كله نتيجة طبيعية لنشاط

رأسمالية الدولة الاحتكارية فى البلاد ، فالتارىخ على حد قول "بليخانوف" :
" لا يصنع طفرات لم يسبق التمهيد لها . ولا يمكن أن يكون هناك مكان
لطفرة دون أن يكون لها أسباب كافية تدخل فى مسار تطورها العام السابق"
(١١٧ : ص ٣٨٧) .

ولم يكن نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية ، سوى أحد العوامل
الخارجية ، (وإن كان أقواها) التى ساهمت فى الخمسينات فى تقويض النمو
التارىخى الطبيعى للهيكل الإنتاجى الاجتماعى السعودى . وعلى تعاضم
عملية انحلاله . وفى تلك الفترة تقلصت أهمية الأنظمة التقليدية بشكل
حاد ، والتى كانت أيضاً واحدة من ظواهر الثورة الاجتماعية ، التى "لم
يكن من الممكن أن تكتمل إلا بظهور نظام جديد . كما انعكست هذه
الثورة أيضاً فى عملية الإنهيار الأوسع ، والتحول الجزئى لكل وسائل الإنتاج
الإقطاعى (١٢١ : ص ٢٥) .

كانت الثورة الاجتماعية التى بدأت فى العربية السعودية تمثل
فى الأساس تكراراً لعملية الانتقال من نظام فى العلاقات الاجتماعية إلى
نظام آخر ، بالرغم من أنها كانت تمتلك بعض الخصائص التى تميزها عن
الإنقلابات الاجتماعية البرجوازية فى بلدان الشرق الأخرى .

كان ظهور قوى الإنتاج المعاصر ، ونشأة الإنتاج الرأسمالى على يد الغرب
من بين العوامل الخارجية التى شغلت مكانة كبيرة حيث دفعت مرة واحدة
بالبناء الإنتاجى الاجتماعى السعودى ، هذا البناء الذى كانت عملية التحول
الإقطاعى لا تزال تجرى بداخله ، إلى تحول نوعى جديد ، وإلى تناقض آخر لم
يستوعبه هذا المجتمع بصورة كاملة ، تناقض كان يستلزم حلاً عاجلاً
له . كان النظام الجديد للعلاقات الاقتصادية ، الذى استجاب لمطالب نمو
الإنتاج القومى التى ظهرت فى الخمسينات على أساس عصرى ، مقيداً بأغلال
العلاقات الإقطاعية وقبل الإقطاعية . وأعاقت السلطة الإقطاعية نمو البلاد ،
وأهدرت الثروات القومية بحماقة شديدة . ومن هنا أصبحت إزاحة السمات

الإقطاعية المتطرفة التي تعيق نمو المجتمع هي المهمة الرئيسية. علاوة إلى ذلك فقد كانت وراء الانقلاب الاجتماعي البرجوازي في العربية السعودية، مثلها مثل باقي بلاد الشرق الأخرى، دوافع تحريرية قومية قوية.

ومع مطلع الستينات تكون في العربية السعودية وضع ثوري: فقد أخذت القوى الاجتماعية الجديدة، تؤيدها رأسمالية الدول الاحتكارية، في الوقوف ضد القوى الإقطاعية التقليدية، واتسع نطاق الحركات المعارضة. فمنذ الأربعينات وبداية الخمسينات ازدادت مشاركة الجماهير في الحياة الاجتماعية.

وشملت أزمة السلطة دولاب الحكومة، والبيروقراطية والجيش. ولم يعد باستطاعة الصفوة الإقطاعية التقليدية أن تتغلب على المصاعب الجديدة بالوسائل القديمة. واتجه الغرب كلية للوقوف إلى جانب الإصلاحيين المعتدلين مدركاً عمق الأزمة، وضعف القوى التقليدية وضرورة التغيير. لكن نجاح الثورة المضادة للملكية في (العراق عام ١٩٥٨) وفي (اليمن الشمالي عام ١٩٦٢). وأيضاً "ثورة الشاه البيضاء" في إيران عام ١٩٦٣ كانت هذه الأشياء دوافع خارجية من أجل التغيير في البلاد.

إن الثورة الاجتماعية هي أكثر ظواهر الصراع الطبقي حدة ووضوحاً. على أن تحقيق هذه الثورة في العربية السعودية من أعلى، وكذلك وجود عامل البترول، الذي كان له أبعد الأثر في التخفيف من العديد من المصاعب، أمران استبعدا حدة الصدام الطبقي. ولم يدرك الخصوم وحدهم بل لم يدرك المصلحون أنفسهم بدرجة كبيرة ما عليهم من المهام التي صاغها فيصل في برنامج "النقاط العشر". ولعل السبب في ذلك راجع إلى أسلوب إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذي أفسح الطريق أمام العلاقات الرأسمالية، وإلى أسلوب تغيير السلطة السياسية حيث تم هذا التغيير بشكل انقلاب في البلاد.

تلاقى وجهات النظر الموضوعية لخصوم نمو العلاقات الرأسمالية فى المملكة مع وجهات نظر جماعة " فيصل " فى أمور كثيرة ، ولم يكن باستطاعة الجانبين أنذاك أن يقف كل من الآخر موقف العداء ، لكن القوى التقليدية كانت هى بالطبع الأقرب إلى نفس فيصل . كانت أفكار " فيصل " موجهة نحو اتباع طرق جديدة للإدارة ، وإجراء عدد من الإصلاحات ، على أنه من الخطأ ، كما أشارى . كراسين ، الخلط بين رغبته ووجهات نظر أعضاء الحركة الثورية ، والمغزى الموضوعى للحركة ذاتها (٩٨ : ص ٧١) . ويذكر " كراسين " أيضاً : أن نوعية القوى المحركة للثورة تحدد خصائصها ، ولكنها لا تغير طابعها الاقتصادى والاجتماعى (٩٨ : ص ٥٣) .

وتؤكد الأقوال التالية التى أعلنها فيصل حتى عام ١٩٧٣ مدى تناقض وجهات نظر " فيصل " نفسه بشأن الإصلاحات التى قام بإجرائها . يقول فيصل : " إن الثورة يمكن أن تخرج من العروش تماماً كما تخرج من المؤامرات السرية . ونحن فى بلادنا فى أشد الحاجة إلى الاستقرار قبل أى شئ آخر . إننا نعمل من أسفل وعلينا أن نبني على مهل ، ولن نستطيع أن نحقق معجزة بين عشية وضحاها (الاقتباس من المرجع ٢٠٦ : ص ٦٢) . إن المغزى الموضوعى للحركة التى تزعمها " فيصل " يتمثل فى الانتقال بالبلاد إلى طريق التطور الرأسمالى .

تكرار الوضع نفسه الذى تحدث عنه " كلاسيكيو الماركسية اللينينية " فى عصر الإنقلاب الاجتماعى البرجوازى فى أوروبا مرة أخرى فى العربية السعودية . يقول " إنجلز " : " حتى تتمكن البرجوازية من الحصول ولو على ثمار الانتصار التى كانت ناضجة تماماً ولا ينقصها أنذاك سوى جمعها ، كان من الضرورى دفع الثورة بشكل ملموس خطوات أبعد من هذا الهدف " (٧ : ٣٠٨) . وتساعدنا كلمات " إنجلز " على فهم دور " الراديكاليين " فى المجتمع السعودى الذين حاولوا دفع الإصلاحات التى بدأت ، والتغيرات التى طرأت على نظام " المستعمر - المستعمرة " إلى أبعد حد ممكن مستغلين فى ذلك سخط الشعب .

وعلى أى الأحوال فقد كانت "النقاط العشر" التى أعلنها "فيصل" هى الحد الأخير للإنقلاب الاجتماعى فى المرحلة الثالثة للتنمية. ويعتبر فى طابع المؤسسات الحكومية والعلاقات الاجتماعية، الذى حدث دون تحطيم للأبنية التقليدية فى المجتمع السعودى، هو السمة المميزة للتحويلات الجذرية فى هذا المجتمع. لكن النظام الملكى لم يكن يدرك أن مثل هذه السياسة المحافظة، لن تعمل إلا على الإبطاء من الإصلاحات النوعية فى المجتمع. ويمكن القول: مجازاً إن "سعود" قد حاول إنقاذ البيت السعودى التقليدى بأن فتح فيه نافذة للعلاقات الرأسمالية، بينما فتح فيصل باباً أمامها، فى الوقت الذى كان فيه إعادة بناء هذا البيت هو الأمر الموضوعى الملج.

كانت الستينات حدثاً تاريخياً بالنسبة للعربية السعودية، فقد اتسع نمو النمط الرأسمالى، إبان فترة الانتقال من الإقطاع إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ووطد من وضعه داخل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع السعودى، مؤسساً قاعدته المادية الراسخة بشكل سريع.

ويتوجب علينا الآن أن نتوقف عند قضية ذات أهمية فائقة ونعنى بها: الكيفية التى تم بها إتخاذ الخطوات الأولى فى هذا الانتقال، وكيف سارت التحويلات فى البناء الإنتاجى الاجتماعى السعودى؟.

التحديث الرأسمالى فى العربية السعودية

ذكرنا من قبل أن قادة العربية السعودية اضطروا لبدء إجراء التحويلات فى البلاد اعتماداً على الغرب، إذ أن المسار غير الخاضع للسيطرة للإنقلاب الاجتماعى البرجوازى كان يهدد مصالحهم، بل وجودهم نفسه فى الصورة التى كانوا عليها. وقد استطاعوا أن يأخذوا زمام هذه المسيرة فى أيديهم بفضل نظام الإصلاحات الذى يمكن أن نصفه، من وجهة نظرنا، بالتحديث، لكن التحديث أصبح سلاحاً للنظام الملكى السعودى، ولرأسمالية الدولة الاحتكارية فى توجيه نمو الهيكل الإنتاجى السعودى فى الاتجاه الذى يرغب فيه كلاهما.

وينبغي هنا التأكيد على أن ذلك التوجيه تم لمصلحة التحديث. كان المقصود بالتحديث في الغرب في الخمسينات هو عملية "المعاصرة" أو "التغريب" للمجتمعات التقليدية قبل الصناعية. وكانت التحولات في المجتمع الفوقى، والتغيرات في التركيب النفسى للناسى تسمى فى الستينات بالتحديث، كان مفهوم التحديث ينطبق على معنى التصنيع والنمو الاقتصادى أو زيادة الدخل لكل فرد.

وسوف نتخير هنا، من بين التعريفات المتشابهة العديدة لمعنى التحديث، تعريف أ. مور الذى يرى: أنه التحول الشامل للمجتمع التقليدى أو قبل المعاصر فى النمط التكنولوجى، وما يتبعه من تحول فى البناء الاجتماعى، وهو نمط يميز دول الغرب المزدهر اقتصادياً والمستقرة سياسياً استقراراً نسبياً (الاقتباس من المرجع ١٣٨: ص ١٠٨). ويمكننا أن نرى فى هذا التعريف أيضاً السمات الرئيسية للتحديث فى أى مجتمع: (١) التحول الشامل له ثم (٢) التطور على غرار تطور مجتمع آخر أكثر تقدماً، لا مجرد النمو.

ومن وجهة نظرنا، يعكس مفهوم التحديث، بدقة بالغة، جوهر العمليات التى تتم فى بلاد الشرق (ومن بينها إيران حتى ثورة ١٩٧٩، والكويت، والعربية، والسعودية) وذلك بمعنى رغبة الصفوة الحاكمة فى الاقتراب ببلادها من المستوى المعاصر للتطور الذى أحرزه الغرب. كما أن تعريف "الثورة من أعلى" يعكس الشكل السياسى لهذه العمليات. وفى هذا الكتاب نستخدم مفهوم التحديث فى المعنى الضيق بالمقارنة "بالتغريب"، ولكن بمعنى أوسع من مجرد كونه "نمواً اقتصادياً".

إن هذا المفهوم لا يتناقض والمذهب الماركسى اللينينى بشأن الثورة الاجتماعية، فعملية التحديث تستغرق فترة فى حياة المجتمع، حيث تحقق فيه طفرة فى نموه الداخلى. والتحديث فى حالتنا الراهنة ليس مجرد نمو للرأسمالية، وإنما الاسراع بنموها. وبهذه النظرة فإن التحديث لا يحل محل مفهوم "الثورة الاجتماعية"، وإنما يدخل فى نطاقها.

بدأ العالم الغربي . هيندريك دراسة التحديث منذ عصور الإحتلال ، ولكن يبدو أن التحولات التي حدثت في الهيكل الإنتاجي الاجتماعي للدول المستعمرة لم يكن سوى نمو طبيعي لنظام "المستعمر - المستعمرة" كما أشرنا من قبل . فالكلام عن التحديث أمر مستحيل قبل إنهيار الشكل الاستعماري .

وعلى هذا فالنتيجة المنطقية لنشاط الغرب في دولة نامية تتمثل في إقامة المقدمات الأساسية سواء للإنتقال الاجتماعي أم للتحديث . ثم تقوم العوامل الخاصة الأخرى بالعمل وعلى رأسها ، في حالتنا هذه ، البترول الذي يكتسب مع غيره من العوامل أهمية أكثر فأكثر بمرور الوقت .

وفي هذه الظروف تقوم الملكية بالاسراع بإزالة التركيب الإقطاعي ، وما قبل الإقطاعي الذي يعمل على إضعاف الملكية ثم بالإصلاحات لتطوير البناء الرأسمالي الذي يقويها .

وهكذا فإن الدافع الرئيسي والمحفز لبدء عملية التحديث هو رغبة النظام الملكي في البقاء .

لكن الأهداف الكامنة وراء بدء النظام الملكي والغرب لعملية التحديث ، تختلف إختلافاً كبيراً بالنسبة لكليهما . فالغرب يسعى بواسطتها إلى الاحتفاظ بالعربية السعودية داخل إطار "المستعمر - المستعمرة" ، بينما يأمل النظام الملكي في تحسين إمكانية تطوير البلاد داخل هذا النظام نفسه . ولهذا وبالرغم من أن الغرب والنظام الملكي بدأ معاً في تنفيذ "التحديث الجزئي" (اصطلاح هيندريك) باعتباره "رافعة" لنمو الرأسمالية في البلاد ، فإن الغرب كان يستهدف منع التطور السريع للبلاد ، والتطور السريع لنمو الرأسمالية فيها .

وجدير بالذكر أن التحديث الذي سيصبح ظاهرة خصوصية في الثورة الاجتماعية كانت له قوانين منطقية داخلية في التطور ، قوانين يمكن ألا تلاحظ ، ويمكن تعطيل حركتها ، ولكن لا يمكن إيقافها . فحتى ذلك

”التحديث الجزئي“ قد أدخل حتماً تحولات حتى فى تلك المجالات التى لم تكن تربطه بها روابط مباشرة ، لكن هذا التنفيذ الجزئى قد يسبب تعقيد وتزييف سير التحديث.

إن الشروط الضرورية للقيام بعملية التحديث تتمثل ، بناء على ما رأيناه فى المثال السعودى ، فى : دولة قوية ، سلطة مركزية تتمتع بالمرونة فى قبول ما هو جديد ، مصدر مستقر للمدخرات ، تيار مستمر من العملات الصعبة بفضل قطاع التصدير ، سياسة اقتصادية مستقلة ، فصل المؤسسات الدينية التقليدية عن المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، إعداد بيروقراطية مؤهلة لتحل محل القادة التقليديين ، إحداث تغييرات ، وفى البناء الاجتماعى تزيد التغييرات من سهولة الحركة الرأسية والأفقية للمجتمع ، وضع تشريعات جديدة غير تقليدية ، الاستبدال التدريجى بالقيم الاجتماعية والأيدولوجية التقليدية أخرى جديدة ، تطوير التعليم والإعداد المهنى ، إنشاء نظام الرعاية الصحية . ويبقى أهم شرط هو السياسة المرنة للنظام الملكى التى استطاعت خلق توازن بين القوى التقليدية الجديدة التى ظهرت ، وتكليف الطبقات والفئات الجديدة للظروف الحاضرة ، وعدم السماح لتحول القوى الجديدة لتشكّل تهديداً للملكية ذاتها.

وختاماً لبحث قضية سير تطور الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى نورد تعريفاً نحن للتحديث . فالتحديث هو عملية الاسراع الموجه لتنمية المجتمع (فى الشرق) فى إتجاه تطور اقتصادى واجتماعى جديد فى نوعيته ، ويمس هذا التطور جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبناء الحكومى . وتبدأ الطبقة الحاكمة (أو الجماعة الحاكمة) الساعية لترسيخ سيطرتها فى تولى عملية التحديث . وبفضل التحديث يحقق المجتمع طفرة فى تطوره ، أو يشغل مكانة جديدة فى نظام الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية. لقد كان اختلال التناسب ، وكذلك إهيار نمو مختلف الأنظمة ، وازدواجية المجتمع السعودى هى السمات المميزة للهيكل الاجتماعى الإنتاجى المتفاوت بسبب رأسمالية الدولة الاحتكارية القوية الراسخة فى الستينات إبان عملية

التحديث . لكن كانت هناك مع نهاية المرحلة الثالثة مهمة معقدة مطروحة أمام قادة العربية السعودية وهي الحد من اختلال التناسب فى البناء الاقتصادى والاجتماعى ، وخفض عمليات الإنهيار والحد من الإزدواجية المميزة للمجتمع على أساس رأسمالى جديد . وكان من المستحب ألا يتم التطور فى المرحلة التالية طفيفاً ، بل إن يتم النمو بشكل متوازن ، وأن ينتشر النظام الرأسمالى باتساع وعمق . ونتيجة لذلك ازدادت أهمية الغرب فى البلاد ، لكن نشاطه اكتسب أشكالاً جديدة .